

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الثلاثاء 4 أغسطس 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5785)





## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 - ثوابت الدعم الإماراتي لليمن .....

### الإمارات اليوم

03 - الريادة في تمكين المرأة .....

### تقارير وتحليلات

04 - دلالات توقيت تحرير أسعار الوقود في دولة الإمارات العربية المتحدة .....

- «ميدل إيست بريفينج»: إيران وروسيا قد تؤسسان منظمة جديدة للغاز

05 - الطبيعي .....

- «ذا دبلومات»: هل سيكون لدى الصين قوة بحرية تنافس البحرية

06 - الأمريكية بحلول عام 2020؟ .....

### شؤون اقتصادية

07 - «إينوك» تقدم عرضاً محسناً لشراء «دراجون أويل» .....

### من إصدارات المركز

08 - التمويل الإسلامي والاقتصاديات المعاصرة .....

### من أنشطة المركز

- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية يحتفل بتخريج ملتحي

10 «برنامج إعداد الباحثين» من وزارة الداخلية .....



## ثوابت الدعم الإماراتي لليمن

عبّرت تصريحات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي -رعاه الله- وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة -حفظه الله- خلال استقبالهما مساء أمس، المهندس خالد بحاح، نائب رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء اليمني، عن ثوابت الدعم الإماراتي لليمن، ورؤية دولة الإمارات العربية المتحدة الشاملة والمتكاملة لعودة الأمن والاستقرار إليه.

أول هذه الثوابت هو دعم الشرعية السياسية والدستورية، التي يمثلها الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، حتى يعود الأمن والاستقرار الشامل إلى اليمن، وهذا تجسيد لمبدأ ثابت وأصيل في السياسة الخارجية الإماراتية ينطلق من تأييد الشرعية الدولية والسلام في شتى مناطق العالم؛ وفي هذا السياق أعرب صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم عن أمله أن يعود السلم الأهلي والاستقرار إلى ربوع الجمهورية اليمنية في ظل قيادة وحكومة شرعيتين. ثانيها الوقوف إلى جانب الشعب اليمني، وتقديم أوجه الدعم المختلفة إليه في هذه المرحلة؛ من أجل تحقيق آماله وطموحاته للبناء والتنمية والاستقرار الشامل، وفي هذا السياق أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان أن «دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- ستواصل دعمها الأشقاء في اليمن، وستكون لهم عوناً وسنداً حتى يحققوا تطلعاتهم الوطنية إلى إعادة بناء اليمن». ثالثها التعامل مع الأوضاع في اليمن من خلال منظور شامل، لا يقتصر على الجانب الأمني والعسكري فقط، وإنما ضمن رؤية متكاملة، تتحرك على مسارات متوازنة، تنموية واقتصادية وسياسية واجتماعية وإنسانية؛ ولهذا كان صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان حريصاً، خلال مباحثاته مع خالد بحاح، على الاطلاع على التطورات السياسية والأمنية في اليمن، وجهود الحكومة اليمنية لبسط الأمن والاستقرار انطلاقاً من عدن، وعمليات المساعدات التي تجرى حالياً لإغاثة المتضررين، والبرامج التي تُنفذ لإعادة تأهيل المرافق الصحية والتعليمية والاجتماعية والخدمات العامة، حيث أكد سموه في هذا الشأن أن «التحدي الإنساني في اليمن نتعامل معه بكل جدية وتخطيط، وسنسعى من خلال آليات فاعلة إلى تخفيف معاناة الشعب اليمني الشقيق، وسنكون له سنداً وعوناً بإذن الله». رابعها تأكيد أهمية عملية «إعادة الأمل»، ليس بصفقتها تمثل خريطة الطريق لمستقبل اليمن الشامل على المستويات كافة، السياسية والاقتصادية والأمنية فقط، وإنما للانطلاق منها إلى تأسيس مرحلة جديدة للعمل العربي المشترك أيضاً؛ حيث أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان أن «عملية إعادة الأمل إلى اليمن ثمرة حقيقية وواقعية نتلمسها اليوم من واقع التضامن والتكاتف والعمل العربي المشترك الذي سيؤسس -بإذن الله تعالى- لمرحلة جديدة عنوانها الاستقرار والتنمية في المنطقة». وهذا إما يعبر عن مبدأ إماراتي ثابت ينطلق من الإيمان بأن التضامن بين الدول العربية يمثل المدخل الرئيسي نحو تحسين المنطقة العربية تجاه أي محاولات لاختراقها وتهديد أمنها القومي، ومن قناعة راسخة بأن تحقيق التنمية والأمن والاستقرار في الدول العربية لن يتم إلا من خلال العمل العربي المشترك.

وتثبتت دولة الإمارات العربية المتحدة، يوماً بعد الآخر، أنها قوة أمن واستقرار وسلام في المنطقة، ولا تتردد مطلقاً في مساندة أشقاها العرب بكل ما تستطيع من جهد وما تملك من إمكانيات، كما تحرص دوماً على المشاركة في أي جهد يستهدف الحفاظ على الأمن القومي الخليجي والعربي بوجه عام؛ لأنها تنظر إلى استقرار الدول العربية جميعها بصفته ضماناً لتحقيق التنمية والازدهار والتقدم لجميع دول المنطقة.

## الريادة في تمكين المرأة

تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة تجربة رائدة في مجال تمكين المرأة والنهوض بها على المستويات كافة، حتى أصبحت نموذجاً يُحتذى به لدول كثيرة في المنطقة والعالم، تسعى إلى الاستفادة منها في تعزيز واقع المرأة وتفعيل دورها في المجتمع. أحدث الشهادات الدالة على ذلك، هو حصول دولة الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى عربياً في تمكين المرأة، وفقاً للتقرير السنوي لمؤسسة المرأة العربية لعام 2014، الذي أشاد بالنهج الذي تتبعه الدولة في تمكين المرأة في المجالات كافة، وخاصة الجانب السياسي، حيث أشار التقرير إلى أن نسبة حضور المرأة الإماراتية في عضوية «المجلس الوطني الاتحادي» 22% لتشكل أعلى نسبة في البلدان العربية وللسنة الثالثة على التوالي. كما أشار التقرير إلى أنه مع زيادة عدد الوزيرات من اثنتين إلى أربع وزيرات. تقوم الإمارات بخطوات ثابتة نحو فسخ مزيد من المجالات أمام المرأة خاصة في مجال القضاء والسلك الدبلوماسي وازدياد عدد النساء المنخرطات في إطار سيدات الأعمال.

هذه ليست المرة الأولى التي تحقق فيها دولة الإمارات العربية المتحدة هذه المكانة المتقدمة في المؤشرات والتقارير التي تقيّم مكانة المرأة في دول المنطقة والعالم، حيث سبق أن تصدرت «مؤشر احترام المرأة عالمياً»، في الحفاظ على كرامتها وتعزيز مكانتها، وفق نتائج تقرير مؤشرات التطور الاجتماعي في دول العالم، الصادر عن مجلس الأجنحة الدولي، التابع لـ «المنتدى الاقتصادي العالمي» لعام 2014، الذي صدر في شهر نوفمبر الماضي. كما حصلت على المركز الأول في «مؤشر تقليص الفجوة بين الجنسين على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، وفقاً للمؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لـ «المنتدى الاقتصادي العالمي» لعام 2013. كما تم انتخاب الإمارات لعضوية المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة لمدة ثلاث سنوات بدأت مع مطلع عام 2013 حتى عام 2015، الأمر الذي يجسّد في دلالاته تزايد الثقة الدولية بتجربة الإمارات في تمكين المرأة على المستويات كافة.

إن ريادة التجربة الإماراتية في تمكين المرأة لم تأت من فراغ، وإنما نتيجة لمجموعة من العوامل والمقومات الرئيسية، أولها إيمان القيادة الرشيدة المطلق بدور المرأة في نهضة المجتمع وتطوره، حيث يحرص صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، على تعزيز دور المرأة في المجتمع، والارتقاء بقدراتها ومهاراتها لتكون قادرة على المشاركة الوطنية في المجالات كافة، على أساس أن ذلك هو جوهر مرحلة «التمكين» التي تستهدف تعظيم مشاركة كل فئات المجتمع الإماراتي في مسيرة التنمية، وفي مقدمتها المرأة. ثانيها الجهود المتميزة التي قامت وتقوم بها سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام، الرئيس الأعلى لـ «مؤسسة التنمية الأسرية»، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة «أم الإمارات»، في دعم المرأة الإماراتية ودفعها إلى الأمام في المجالات كافة. ثالثها وجود إطار دستوري وقانوني شامل، داعم للمرأة، حيث سبقت الإمارات الكثير من دول العالم بالإقرار في الدستور على المساواة بين المرأة والرجل وتمتعها بالحقوق والواجبات نفسها، بما في ذلك حق العلم والعمل والحصول على الأجر المتساوي مع الرجل وحق التملك وإدارة الأموال والأعمال، وغيرها من المكاسب التشريعية التي تكفل حقوقها الدستورية. رابعها القيم الإيجابية للمجتمع الإماراتي التي تشجع على مشاركة المرأة في الشأن العام، حيث يتميز مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة بالانفتاح والاعتدال والوسطية والبعد عن التطرف أو التعصب، بما يسمح للمرأة بشغل الوظائف والمناصب القيادية من دون أي حساسية. وخامسها قدرة المرأة الإماراتية على إثبات ذاتها في المواقع التي شغلتها وتشغلها على مختلف مجالات العمل الوطني، وهذا ما زاد من ثقة القيادة الرشيدة بها وبدورها الذي تقوم به والذي يمكن أن تضطلع به في تعزيز مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة.

## دلالات توقيت تحرير أسعار الوقود في دولة الإمارات العربية المتحدة

تأتي أهمية التوقيت، الذي اختارته دولة الإمارات العربية المتحدة للإقدام على قرار تحرير أسعار الوقود، من أنه يأتي في مرحلة زمنية تشهد تراجعاً كبيراً في أسعار النفط العالمية؛ الأمر الذي قلّص حجم الفارق بين تكلفة إنتاج الوقود من ناحية والأسعار التي يباع بها في الأسواق المحلية من ناحية أخرى.



المتحدة، وأصبح على هذه الدول أن تتعامل مع تراجع الإيرادات النفطية على أنه واقع حقيقي، وأن تسعى حكوماتها إلى تنويع إيراداتها المالية؛ لتعويض تراجع الإيرادات النفطية، وهو ما تقوم به دولة الإمارات العربية المتحدة بالفعل منذ فترة طويلة، وبجانب ذلك كانت هناك ضرورة لإعادة النظر في بنود الإنفاق ضمن الموازنة العامة؛ من أجل تنقيتها من البنود التي يمكن الاستغناء عنها.

ولعل إقدام الحكومة الإماراتية على تقليص بند الدعم، واختيارها دعم الوقود ليكون محلاً للإلغاء؛ في هذا الوقت خاصة، هو تحرك في هذا الاتجاه؛ وإقدامها على هذه الخطوة في هذا التوقيت تحديداً يُعدُّ خطوة موفقة إلى حدٍّ بعيد، ولاسيما أن تراجع أسعار النفط قلّص الفارق بين الأسعار العالمية، التي هي بند مهم من بنود تكلفة إنتاج الوقود من ناحية، وأسعار الوقود المحلية من ناحية أخرى، إلى أن أصبح هذا الفارق في أضيّق حدوده؛ وبالتالي فإن إلغاء الدعم في هذا التوقيت، وترك الفرصة لأسعار الوقود المحلية للارتفاع إلى المستويات العالمية، لن ينتج عنهما ارتفاعات كبيرة في الأسعار المحلية، وهو ما لن يتسبب في حدوث أي اضطراب للأسواق المحلية، أو في إثقال كاهل الأفراد بأعباء جديدة إلا في حدود ضيقة للغاية، وسيظل كذلك في المستقبل.

على مدار الاثني عشر شهراً الماضية فقدت أسعار النفط العالمية أكثر من نصف قيمتها، فتراجعت من نحو 120 دولاراً للبرميل إلى ما يتراوح بين 55 و60 دولاراً للبرميل حالياً؛ ويعود هذا التراجع إلى العديد من العوامل، من بينها الزيادة الكبيرة في العرض العالمي للنفط، التي جاءت بشكل رئيسي من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، حيث توسّعت الأولى في إنتاج النفط الصخري، فتخطّى إنتاجها النفطي المحلي نحو 9.5 مليون برميل يومياً، وبالتزامن مع ذلك تبنت روسيا منحىً توسعياً في سياستها النفطية؛ للاستحواذ على حصة أكبر في أسواق النفط، فعمدت إلى رفع إنتاجها إلى قرابة 11 مليون برميل يومياً، وفقاً لبيانات «الوكالة الدولية للطاقة».

وقد تزامن ذلك مع حالة من الهشاشة غير المسبوقة في الطلب العالمي على النفط؛ بسبب التباطؤ الاقتصادي الذي تعيشه الصين، التي تُعدُّ أكبر مستهلك للطاقة في العالم؛ حيث تراجع نموها الاقتصادي إلى أدنى مستوى في نحو ثلاثة عقود. وبجانب ذلك شهدت «منطقة اليورو» حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي بسبب الأزمة اليونانية، وهو ما تزامن مع تزايد ظروف عدم اليقين المحيطة بالنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان؛ وقد دفعت هذه العوامل مجتمعة «الوكالة الدولية للطاقة» إلى مراجعة تقديراتها لنمو الطلب العالمي على النفط أكثر من مرة؛ فتوقعت، في آخر تقرير لها، تباطؤ هذا النمو إلى 1.2 مليون برميل يومياً عام 2016، مقارنة بنحو 1.4 مليون برميل يومياً العام الجاري، وذكرت الوكالة أن الطلب سيظل أضعف كثيراً ممّا هو مطلوب لموازنة إمدادات المعروض المتنامية.

وقد تسببت هذه الظروف بتراجع أسعار النفط العالمية، وبالتالي تراجع الإيرادات النفطية للدول المصدرة للنفط، بما فيها دولة الإمارات العربية

## «ميدل إيست بريفينج»: إيران وروسيا قد تؤسسان منظمة جديدة للغاز الطبيعي

تناول موقع «ميدل إيست بريفينج» الأمريكي في تقرير له تأثير الاتفاق النووي الأخير في صناعة الغاز الطبيعي في إيران مستقبلاً، وهو الموضوع الذي يمثل علامة استفهام، وخاصة عند التفكير في العلاقات العالمية مع طهران بعد رفع العقوبات.



وقت قريب. ومن المنطقي أن موسكو تريد المضي قدماً في هذا المشروع الذي كان من المفترض أن يكون جاهزاً للعمل بحلول عام 2017. ويتوقع بعض المحللين أن تخفف موسكو شروطها بشأن أسعار توريد الغاز إلى تركيا كورقة ضغط تكتيكية للحصول على مشروعات إضافية.

ويرى التقرير أنه من الناحية العملية، يتطلب الأمر عشر سنوات من إيران لتكون جاهزة للمنافسة بفاعلية في سوق الغاز الأوروبي، كما أن الاحتياجات المحلية للغاز في إيران ستزيد بشكل كبير، لتمتص جزءاً كبيراً من الإنتاج المحلي منه لبعض الوقت في المستقبل. ولفت التقرير النظر إلى أن إيران لا يمكن أن تنافس روسيا في مجال الغاز بل إنهما، قد تتعاونان في إنشاء ما يمكن تشبيهه بـ «منظمة صغيرة» للتأثير في أسعار الغاز، ولاسيما أن البلدين يمتلكان أكثر من 40% من احتياطات الغاز العالمية، ويمكن للبلدان الأخرى أن تنضم إلى تلك المنظمة. وبعبارة أخرى، فإن افتراض أن إيران ستنافس روسيا في تصدير الغاز لأوروبا، يبدو أنه مجرد تَمَنٍ أوروبي، لتحسين أمن الطاقة من وراء ذلك.

ويختتم التقرير بالقول: إن الاحتمالات الأقرب إلى الحدوث هي تعاون البلدين وليس تنافسهما، وإلا فلماذا ساعد الروس على الوصول إلى اتفاق نووي مع إيران؟ وإذا تمكّن الروس والإيرانيون من الاتفاق على تنسيق سياسات الغاز مستقبلاً، مع الآذريين والتركمانيين والعراقيين، فربما نشهد ظهور منظمة جديدة على غرار «أوبك» ولكن في قطاع الغاز الطبيعي هذه المرة.

نقل التقرير عن خبراء في مجال الطاقة، قولهم: «إن السوق الطبيعية لصادرات إيران من الغاز في المستقبل سيكون في أوروبا عبر تركيا، وهذا يعني، وفق الخبراء، أن شركة «غازبروم» الروسية على استعداد للتخلي عن عملائها، لمصلحة إيران، وتعويض خسائرها من خلال استئناف بيع الأسلحة لطهران». لكن هناك من يرى أن موسكو لا يمكن أن تتخلى بسهولة عن عائداتها في مبيعات الطاقة لمصلحة إيران، لأن مبيعات الأسلحة لها، المحتملة والقائمة بالفعل، سوف تحقق جزءاً بسيطاً مما تحققه مبيعات الغاز الطبيعي الروسية إلى أوروبا.

وذكر التقرير أنه منذ نحو 10 أشهر، قال الرئيس الإيراني، حسن روحاني، في مقابلة تلفزيونية مع قناة روسية: «الظروف اليوم لا تسير بطريقة أنه إذا توقفت روسيا عن بيع الغاز إلى أوروبا فإن إيران يمكن أن تكون بمنزلة بديل للصادرات الروسية من الغاز إلى تلك البلدان». وذهب روحاني إلى أبعد من ذلك، وتعهد بمساعدة روسيا على كسر العقوبات المفروضة عليها. وأوضح روحاني: «في ظل الوضع الحالي، سنقدم للحكومة الروسية أي مساعدة ممكنة، وسيرى الشعب الروسي العلامات التجارية الإيرانية في محالهم التجارية بحلول العام المقبل، بعد استيفاء متطلبات التجارة اللازمة، فالعقوبات تضرّ جميع البلدان، ولكن ينبغي للبلدان الخاضعة للعقوبات أن تواجه ذلك وينبغي أن تقدم الدول الأخرى المساعدة».

ويذهب التقرير إلى أن روسيا لديها بعض الأسباب العملية لعدم القلق بشأن صادرات الغاز الإيراني المحتملة إلى أوروبا، ففي الآونة الأخيرة، على سبيل المثال، وجّهت موسكو تحذيراً قوياً للأوروبيين المعارضين لمشروع خط أنابيب «تركيش ستريم» الذي يمكن أن ينقل الغاز الروسي إلى أوروبا، كبديل لخط «ساوث ستريم»، حيث ألمح مسؤولون روس إلى أن المشروع لن يبقى على الطاولة إلى الأبد، فقد قال وزير الطاقة الروسي، ألكسندر نوفاك، إنه كانت هناك خطورة من تأجيل بناء خط أنابيب تحت الماء إلى تركيا إذا لم يتم توقيع اتفاق بين الحكومات الأوروبية ذات الصلة في

## «ذا دبلوماسيات»: هل سيكون لدى الصين قوة بحرية تنافس البحرية الأمريكية بحلول عام 2020؟

تناول براشانت بارامسوران، محرر مشارك في مجلة «ذا دبلوماسيات»، في مقال نشره موقع المجلة، الجهود التي تقوم بها الصين لبناء قوة بحرية، وعمّا إذا كانت هذه القوة تشكل تهديداً محتملاً للبحرية الأمريكية خلال السنوات المقبلة.



رؤية سفن حربية صينية في أقاصي المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط سيُصبح أمراً عادياً، وقد ينتاب بعض حلفاء الولايات المتحدة وشركائها القلق على نحو متزايد. وسوف يُصبح الأمر أكثر تحدياً للبحرية الأمريكية لتعقب نشر غواصات بحرية صينية في البحار البعيدة، وستقلّ سيطرة الولايات المتحدة على النقاط المهمة في الشرق الأوسط وشرق إفريقيا. والأمر الأخطر، كما يشير إليه ماكديفيت، هو أن صورة البحرية الصينية «العالمية» سوف تقلّ من صورة قوة الولايات المتحدة.

وبطبيعة الحال فإن العنصر المهم، كما يقرّ ماكديفيت بشكل واضح، هو أن هناك اختلافات نوعية كبيرة بين القوة البحرية لكل من واشنطن وبكين، فالأعداد المتزايدة للقطع البحرية الصينية لا تقدم دليلاً حول كفاءتها التشغيلية، وما يرتبط بها من أمور مهمة تتعلق بالأنظمة القتالية، وتدريب بحارتها، ومدى عملية هيكل القيادة. وعلاوة على ذلك، لا يمكن التكهن بطبيعة الصعوبات المستقبلية التي قد تحول دون استمرار الصين في تطوير قوتها البحرية، خاصة في ظل ما تواجهه من تباطؤ اقتصادي في الوقت الراهن.

ويخلص الكاتب إلى أنه في نواح كثيرة لا يزال الوضع جيداً بالنسبة إلى الولايات المتحدة لمواجهة التهديدات التي يمكن أن تشكلها البحرية الصينية، وكما أشار ماكديفيت، فإن الغواصات، على سبيل المثال، تظل ميزة أمريكية متميزة ومختلفة، ما يعني احتفاظ الولايات المتحدة بتفوقها في مجال القوات البحرية على الصين ومنافسيها الدوليين.

أشار الكاتب في بداية المقال إلى أن الصين تسعى إلى ترجمة طموحات الرئيس شي جين بينج لبناء «قوة بحرية عظيمة»، تكون قادرة على الدفاع عن سيادة الصين في «البحار القريبة» (على سبيل المثال تايوان) وحماية المصالح الصينية في «البحار البعيدة». وقد حاول الأميرال مايكل ماكديفيت، زميل بارز في مركز التحليلات البحرية (CNA)، أن يحلل دوافع الصين من وراء هذه الخطوة؛ في ورقة حديثة ألقاها في مؤتمر مركز التحليلات البحرية حول القوة البحرية الصينية، تناول فيها استراتيجية الصين البحرية لعام 2020، وكيف يمكن أن تُصنّف إلى جانب الولايات المتحدة وغيرها من الدول -بريطانيا، وفرنسا، واليابان، والهند، وروسيا- باعتبارها من الدول التي تمتلك قوة بحرية متقدمة.

ويرى الكاتب أن الحصول على تصوّر حول القدرات البحرية الصينية أمر مهم، لأنه يؤشر إلى مدى قدرة الصين على إرسال قوة إلى مناطق بعيدة في أعالي البحار، وفي هذا الشأن فإن النتائج التي توصل إليها ماكديفيت، مُذهلة على الرغم من أنها ليست مستغربة. فوفقاً لتوقعاته، بحلول عام 2020 فإن البحرية الصينية ستبدو بالفعل على نحو متزايد وكأنها نسخة مصغرة من البحرية الأمريكية وستكون «البحرية الثانية الأكثر قدرة في البحار البعيدة في العالم». وفي غضون خمس سنوات، فإن القدرات البحرية الصينية ستتفوق على معظم القوات البحرية الأخرى، وسيكون لدى بكين حاملات طائرات كبريطانيا والهند، وغواصات هجوم نووي أكثر من بريطانيا أو فرنسا، وسيكون لدى الصين حاملات طائرات، وما بين 20 و22 مدمرة، و6 و7 غواصات هجوم نووية، بينما الولايات المتحدة سيكون لديها إحدى عشرة حاملة طائرات، و88 مدمرة، و48 غواصة هجوم نووية. ووفقاً لتقييم ماكديفيت، فعلى الرغم من أن الصين سوف تبقى بعيدة عن البحرية الأمريكية، فإن قدراتها المتزايدة يمكن أن تكون بالفعل لها آثار مهمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة وغيرها من الدول خلال خمس سنوات. ويرسم ماكديفيت صورة قائمة إلى حدٍّ ما؛ بحلول عام 2020، فإن



## «إينوك» تقدم عرضاً محسناً لشراء «دراجون أويل»

قيمتها 750 بنساً للسهم. وتحتاج «إينوك»، التي يقع مقرها الرئيسي في مدينة دبي، وتملك حصة قدرها 54% في شركة «دراجون أويل»، موافقة 23% آخرين من المساهمين في «دراجون أويل» للمضي قدماً في الصفقة. وقالت إنها نالت موافقة 29.92% من المساهمين، وتعتزم إلغاء إدراج أسهم الشركة قريباً. وكانت «إينوك» تقدمت في مارس الماضي بعرض نقدي بقيمة 5.6 مليار دولار (20.4 مليار درهم)، لشراء «دراجون أويل» للخدمات النفطية ومقرها دبي أيضاً.



رفعت «شركة بترول الإمارات الوطنية» (إينوك)، مساء أول من أمس الأحد، عرضها للاستحواذ على شركة «دراجون أويل» إلى 800 بنس للسهم، ما جعلها تفوز بدعم أكبر اثنين من مساهمي الأقلية في «دراجون أويل» المنتجة للنفط. وقالت شركة «إينوك» في بيان رسمي لها: إنها فازت بدعم الأغلبية المطلوبة من مساهمي «دراجون أويل» وأعلنت أن عرضها هو الأفضل والنهائي. وكانت «إينوك» تقدمت في وقت سابق بعرض

## إيران تستأنف تصدير الغاز لتركيا وتستعد لشراء طائرات تجارية



قالت وكالة أنباء وزارة النفط الإيرانية (شانا) إن إيران استأنفت تصدير الغاز الطبيعي إلى تركيا بعد وقفه الأسبوع الماضي. ونقلت «شانا» عن مدير التوزيع في شركة الغاز الوطنية الإيرانية إنه تم إصلاح خطوط الأنابيب واستؤنف تدفق الغاز. وتعرض خط الأنابيب لهجوم في إقليم أغري في شرق تركيا في 28 يوليو الماضي ما أدى إلى وقف تدفق الغاز، وإيران هي ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي لتركيا.

وفي سياق آخر، كانت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية نقلت عن محمد خوداكرامي، القائم بأعمال رئيس هيئة الطيران المدني الإيرانية قوله: إن إيران تخطط لشراء نحو 90 طائرة سنوياً من «بوينج» و«إيرباص» لتحديث أسطول طائراتها المتقادم فور رفع العقوبات الغربية المفروضة عليها. ويبلغ متوسط عمر الطائرات التجارية في الأسطول الجوي الإيراني 23 عاماً وهو ضعف المتوسط العالمي تقريباً. وقال خوداكرامي (سنشترتي الطائرات من «بوينج» و«إيرباص» بأعداد متساوية، وإيران تحتاج مبدئياً إلى إضافة 80 طائرة على الأقل لأسطولها سنوياً، و300 طائرة على الأقل خلال خمس سنوات).

## «صندوق النقد»:

## تحسن غير كافٍ للاقتصاد الصومالي

قال «صندوق النقد الدولي» في أول تقرير مراجعة للاقتصاد الصومالي منذ أكثر من عشرين عاماً، إن الصومال، الدولة الواقعة في منطقة القرن الإفريقي، حققت تقدماً اقتصادياً كبيراً منذ أن استأنفت علاقاتها مع المجتمع الدولي. لكن الصندوق أضاف أن الوضع الاقتصادي في دولة الصومال مازال هشاً، والدعم الدولي سيكون حيوياً في إعادة بناء المؤسسات واستعادة الحياة الطبيعية في البلاد. وقال كبير الاقتصاديين المختصين بشؤون الصومال في «صندوق النقد الدولي»، روجريو زندامبلا، إن الوضع الاقتصادي في الصومال تحسّن بدرجة كبيرة منذ انتهاء الحرب الأهلية هناك، ولاسيما في عام 2014، وأفادت التقديرات بأن الناتج المحلي الإجمالي نما بمعدل نحو 4%، وظل معدل التضخم منخفضاً عند مستوى 1%.

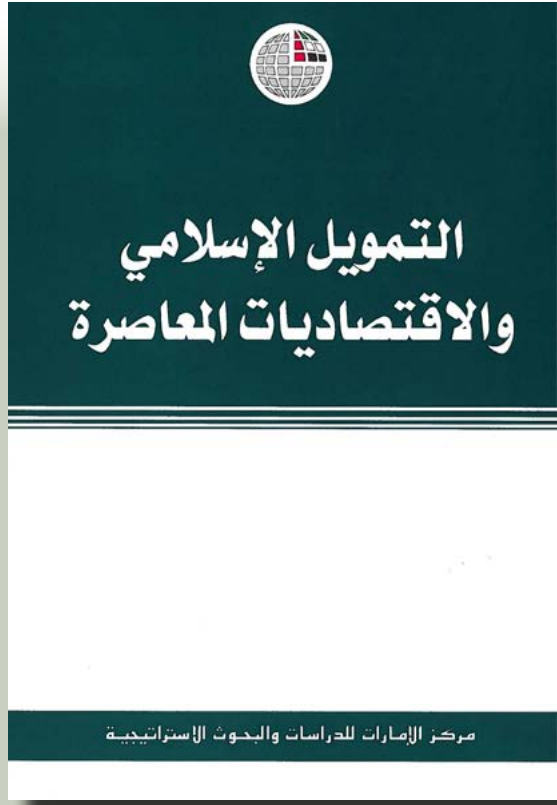
ويفيد تقرير «صندوق النقد الدولي» أنه مع تحقيق تقدم متواضع على الصعيد الأمني وغياب الجفاف، فإن معدل النمو في الأجل المتوسط يمكن أن يبلغ 5%، لكن



النمو سيظل غير كافٍ لمعالجة الفقر والتمييز على أساس النوع الاجتماعي في البلاد.



## التمويل الإسلامي والاقتصاديات المعاصرة



تحرير: «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»  
تاريخ النشر: 2013

هذا الكتاب نتاج ندوة علمية عقدها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بالتعاون مع مرصد الدراسات الجيوسياسية-باريس، وذلك في مدينة أبوظبي بتاريخ 17 يناير 2012. وناقشت فصول الكتاب، التمويل الإسلامي ودوره المتنامي في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لحياتنا المعاصرة. وفي الكتاب، أثارت مجموعة من الخبراء تساؤلات حول الآثار الكارثية للأزمة المالية العالمية وجدوى الاعتماد العالمي بصورة كلية على نظام «التمويل الرأسمالي التقليدي»، الذي أثبت عدم جدارته، إثر انهيار كثير من المؤسسات المصرفية والمالية الكبرى في غضون أشهر معدودة، منذ بداية الأزمة عام 2008، بينما تعرضت مؤسسات أخرى - بدرجات متفاوتة - لمخاطر الإفلاس، أو الخسائر الفادحة، أو تزايد أعباء المديونية.

وقد بيّن الخبراء الركائز الأساسية التي جعلت المؤسسات المصرفية والمالية المعتمدة على نظام «التمويل الإسلامي» تصمد في وجه إعصار الأزمة لتصبح الأقل تضرراً؛ ما أثار فضول الفاعلين الاقتصاديين للتعرف على هذا النظام ومبادئه وتطبيقاته على المستوى العالمي في السنوات القليلة الماضية، برغم أن المصارف العاملة بهذا النظام تعمل بنجاح، على نطاق واسع، منذ سبعينيات القرن العشرين.

وقد ظهر خلال السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بنظام التمويل الإسلامي، وتقويمه؛ بوصفه نظاماً مالياً بديلاً، والطلب عليه في العالم الإسلامي وخارجه، بعد ما بينت آثار الأزمة المالية العالمية أن المؤسسات المصرفية والمالية المعتمدة على هذا، كانت الأقل تضرراً؛ وهو ما قاد كثيراً من المؤسسات المالية إلى التعرف إلى هذا النظام ومبادئه، وآلياته، وأدواته العملية، وتطبيقاته على المستوى العالمي. وخلال العقد الأخير تزايدت فاعلية التمويل الإسلامي بشكل ملحوظ؛ حتى أصبح يمثل عام 2011، أكثر من 200 مؤسسة مالية عملاقة تتداول أكثر من تريليون دولار، مع معدل نمو يصل إلى 15% سنوياً. وبعد أن كان يتركز، رداً من الزمن، في نطاق سوق قوامها أكثر من مليار ونصف المليار من المسلمين، أصبح النظام المالي الإسلامي مثار اهتمام كثير من فاعليات العالم بأسره. واليوم، أصبح في مقدور مصرف الراجحي في المملكة العربية السعودية، وبيت التمويل الكويتي، وماي بنك الإسلامي في ماليزيا، منافسة المؤسسات المالية الغربية؛ من أمثال: باركليز بنك

Barclays Bank، وبنك إتش إس بي سي HSBC، ودويتشه بنك Deutsche Bank. غالباً ما يؤدي الفهم الخاطئ للإسلام، وأحياناً بعض العداء في الغرب، إلى إطلاق صور سلبية حوله، ومنها مقولات تؤكد أن الإسلام غير قابل للتطور والاستجابة لحاجات العصر، لكن العكس يتضح من خلال دينامية التمويل الإسلامي ومدى مواءمتها للعصر؛ فقد بينت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، العيوب الأيديولوجية والتطبيقية للنظام النقدي العالمي الذي أغفل البعد الإنساني في الاقتصاد؛ ما جعل بعض الناس يتساءلون عن ضرورة التوفيق بين البحث عن الربح، مع مراعاة البعد الإنساني في النظام الاقتصادي. ويقوم مبدأ التمويل الإسلامي على مراعاة مصالح جميع الأطراف المتعاقدين؛ مؤسسات وأفراداً؛ حيث يؤسس لشراكة بينهم، ويسد أبواب الضرر والمخاطرة في المعاملات والمشروعات، ويؤكد ضرورة ارتباط التمويل بالإنتاج الحقيقي وبأصول قائمة، كما يقوم على أساس مبدأ تقاسم الخسائر والأرباح. يعتمد التمويل الإسلامي على

والمالية الإسلامية لا يتجاوز نحو 1% من حجم العمليات المصرفية والمالية العالمية فقط.

ويواجه التمويل الإسلامي تحديات كبيرة في طريقه إلى الاندماج عالمياً، وعليه أن يتعامل وإياها، وأن يجد لها حلولاً عصرية لمواصلة نموه عالمياً. ويُمثّل كثير من تلك التحديات بالعمل على تفعيل دور الرقابة التي تقوم بها المجالس الداخلية ومجالس الرقابة الشرعية، في ضوء المبادئ والممارسات المثلى الخاصة بحوكمة الشركات، كما أنه سيكون من الجيد أن تسعى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لإيجاد مخصصات منتظمة للبحث والتطوير؛ فالجهود الموجهة نحو تطوير منتجات محدّدة هي جهود محدودة، وهناك مسألة أخرى يجب أن يتناولها القطاع، وهي تتعلق بالاتصال والعلاقات العامة، فهناك تصورات سلبية حول التمويل الإسلامي؛ ولذا فهو بحاجة إلى صوغ آفاقه المستقبلية وإنجازاته وطموحاته بطرائق مرضية وجذابة، وفي مختلف الميادين.

ويكمن الخطر الرئيسي الذي يتهدد المصارف الإسلامية في الاعتقاد السائد، خاطئاً كان أو صائباً، بأن عملاء هذه المصارف يعتقدون أن نشاطاتها لا تتوافق بشكل كافٍ والمبادئ التي استندت إليها. وفي هذا الصدد، فإن المنتجات المالية الإسلامية لا تنطوي على مقاصد دينية كغيرها من أحكام الشريعة الإسلامية؛ ومن ثم فقد أمدت مدعاة إلى القلق، وتأتي في صدارة المخاوف الاجتماعية.

وهناك من يتساءل أيضاً عما إذا كان التمويل الإسلامي إسلامياً حقاً، أو - بعبارة أخرى - عما إذا كان «واجهاً» فقط، أقامتها آلية تسويق غريبة المنشأ، وتمت «أسلمته» لهذا الغرض؛ ومن هنا، بات من المستحسن والضروري اللجوء إلى التقنين والتوحيد القياسي، وخاصة حين صارت هذه السوق تتجه صوب العولمة.

ونظراً إلى التعقيدات التي تواجهها المصارف الإسلامية في أسواق المال العالمية، فإن نشاطاتها المصرفية مازالت تُركّز أساساً في الأسواق الداخلية للدول العربية والإسلامية. ويشكل هذا الوضع تحدياً حقيقياً للمصارف الإسلامية، في ظل انفتاح الأسواق والعولمة ومحاولات منظمة التجارة العالمية تحرير التجارة في قطاع الخدمات، بما في ذلك الخدمات المصرفية. وفي سبيل الاندماج في هذا التوجه العالمي الجديد، والبحث عن موقع متقدم، فإن التمويل الإسلامي بحاجة إلى المزيد من المرونة في الفتاوى المتعلقة بالتعامل في أسواق المال الدولية، وإلا فإن نظام التمويل الإسلامي سوف يبقى مقصوراً على عدد محدود من الدول.

مجموعة من الأسس والأصول الأخلاقية التي تتيح الاستجابة للحاجات المالية، وإصلاح الأخلاق في عالم مالي نالت من هيئته وسمعته الأزمات والكوارث؛ وهو ما مكّن من إدخال تطبيقات التمويل الإسلامي في دول غربية لها تاريخ عريق في نظام التمويل التقليدي؛ مثل: بريطانيا وأمريكا وفرنسا. وعلى الرغم من المشكلات التنظيمية والمواقف الراضية أحياناً على المستوى السياسي، فإن التمويل الإسلامي تزداد جاذبيته في أوروبا.

إن التمويل الإسلامي - على الرغم من نسبته الضئيلة في حجم العمليات المصرفية عالمياً - فإنه ينمو بشكل مطرد؛ حتى خارج دول العالم الإسلامي؛ حيث يلاحظ أن ما يفوق 70 دولة حالياً تتوافر فيها منافذ للتمويل الإسلامي، في الوقت الذي تضم منظمة التعاون الإسلامي في عضويتها 57 دولة فقط؛ ما يدل على زيادة الاهتمام به خارج العالم الإسلامي. ويُنتظر استمرار هذا التوجه في التصاعد مستقبلاً؛ حيث تُظهر التقديرات الحديثة لبعض البنوك العالمية، تحقيق الأصول الإسلامية لنمو بنحو 25% سنوياً على المستوى العالمي في المستقبل القريب.

تقف مجموعة من الأسباب خلف النمو المطرد للتمويل الإسلامي؛ يأتي في طليعتها تنامي السيولة في سوق مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ في ضوء زيادة أسعار النفط، وتوافر منتجات التمويل الإسلامي، والقبول من جانب السوق، والالتزام الديني. ولعل الأمر المثير للاهتمام، يُمثل بأن نمو هذا القطاع، تم في الدول الإسلامية وغير الإسلامية بدرجة واحدة. وفي بعض الحالات جاءت الدول غير الإسلامية في الطليعة، من حيث تطوير المنتجات، وتعديل القوانين؛ لتوفير فرص متكافئة أمام منتجات التمويل الإسلامي.

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة، رائدة عالمياً في قطاع التمويل الإسلامي؛ حيث مضى على تأسيس أول مصرف إسلامي فيها، نحو أربعة عقود. وتستحوذ المصارف الإسلامية على 20% من إجمالي العمل المصرفي في الإمارات، مقابل 80% للمصارف التجارية، أما في المملكة العربية السعودية، فإن المصارف الإسلامية تستحوذ على 10% فقط من إجمالي العمل المصرفي، مقابل 90% للمصارف التقليدية؛ وفق بيانات بداية عام 2012.

وبرغم تزايد حجم هذا القطاع وانتشاره عالمياً وتطوير عملياته وأدواته، فإن حجم إسهامه يبقى في عمليات التمويل العالمية قليلاً حتى الآن؛ إذا ما قورن بنظام التمويل التقليدي؛ حيث إن حجم عمليات المؤسسات المصرفية

## مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية يحتفل بتخريج ملتحي «برنامج إعداد الباحثين» من وزارة الداخلية

عملكم الدؤوب، وأودُّ أن أثني على جهود كل من ساهم في هذا النجاح، متمنياً أن يمثل تخرجكم اليوم فرصة حقيقية لكم نحو التميُّز والرفعة في حياتكم العملية المستقبلية، داعياً الله أن يكُلِّل جهودكم بالنجاح، وهنيئاً لكم التخرُّج. ويعدُّ «برنامج إعداد الباحثين» من البرامج التدريبية المتخصصة للمواطنين العاملين في وزارة الداخلية، ويستهدف تعريفهم بطرق البحث العلمي في مجالات العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية والأمنية، من خلال تزويد المتدربين بالمهارات الأساسية لمنهجية البحث العلمي، والارتقاء بقدراتهم في مجال التحليل السياسي، وخاصة فيما يتعلق بمتابعة الموضوعات ذات الأهمية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ويولي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أهمية استثنائية لبرامج التدريب والتأهيل؛ كي يواكب استراتيجيات دولة الإمارات العربية المتحدة وأهدافها في تطوير الموارد البشرية؛ ومن أجل هذا يقوم المركز بدور مهم في إعداد البرامج التدريبية لصقل مهارات الكوادر البحثية المواطنة، خاصة فيما يرتبط بالعاملين في مجال دعم القرار، بحيث ينظم دورات تدريبية في مجالات معيَّنة للعاملين في الأجهزة والمؤسسات الحكومية تتعلق بأنشطتهم واهتماماتهم. وكذلك يولي المركز، إلى جانب التدريب وصقل المهارات للمواطنين الواعدين، اهتماماً خاصاً بمجالات الدراسة والتدريب التي تخدم صناعة السياسات والاستراتيجيات لدولة الإمارات العربية المتحدة عن طريق توفير البعثات والمنح الدراسية والبحثية لهم، وتبني دراساتهم وأنشطتهم العلمية، وإعلان جوائز تشجيعية للبحوث المتميزة. وفي مجال تدريب الكوادر البشرية وتطويرها نجح المركز في تقديم برامج معاصرة وعالية الجودة استفاد منها مئات المتدربين المواطنين من داخل المركز وخارجه؛ ما مثل إضافة نوعية إلى خبراتهم؛ بحيث تعكس على مستويات أدائهم، بما يواكب متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

احتفل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، صباح أمس، بتخريج ملتحي «برنامج إعداد الباحثين» من المواطنين العاملين في وزارة الداخلية، الذي يقُدِّمه المركز في إطار شراكته مع الوزارة، وتعاونها معها في تأهيل العنصر البشري، والارتقاء بقدراته. وقد أعرب سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عن سروره البالغ بتخريج دفعة من «برنامج إعداد الباحثين»، وتمنّى لهم النجاح والتوفيق الدائمين. وأكد سعادته، في كلمته بهذه المناسبة، أن «برنامج إعداد الباحثين» في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية يأتي ضمن جهود المركز في رفد المجتمع الإماراتي بكوادر وطنية عالية الكفاءة في مجالات عديدة كجانبٍ أصيلٍ من جوانب أنشطته منذ إنشائه عام 1994.

وأشار سعادة الدكتور جمال سند السويدي إلى أن تسارع وتيرة النمو الاقتصادي، وتزايد الحاجة إلى الموارد البشرية المتخصصة، في دولة الإمارات العربية المتحدة، قد عزّزا الحاجة إلى تدريب الكوادر المواطنة وتأهيلها التأهيل المناسب؛ كي تكون قادرة على أداء مهامها بكفاءة واحترافية في مختلف مجالات العمل الوطني، وأضاف سعادته: إننا في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية نحرص على تقديم أفضل البرامج التدريبية؛ لتمكين العاملين في مؤسسات دولة الإمارات العربية المتحدة من أداء مهامهم على النحو الأكمل؛ استجابة لعملية التنمية المستدامة التي تتسارع وتيرتها؛ وللوصول إلى الأهداف التي حُطِّط لها، كما نحرص على تهيئة بيئة تدريب تؤمّن مستوى معرفياً راقياً.

وأعرب سعادة الدكتور جمال سند السويدي عن ثقته بخريجي «برنامج إعداد الباحثين» من منتسبي وزارة الداخلية، قائلاً إنه في الوقت الذي أبارك لكم فيه تخرُّجكم، أذكركم بأننا ننتظر منكم الكثير، فلا تدخروا جهداً في خدمة بلدكم بكل أمانة وإخلاص. وأضاف سعادة الدكتور جمال سند السويدي في ختام كلمته: لقد كان من دواعي سروري أن أتوجَّع اليوم نتائج

